١ – التخطيط للحرب

وبدأ عام ١٩٧٢ .

وصدر قرار تعييني في منصب « رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة » في الأسبوع الأول من يناير من ذلك العام . وكنت أقدر عبء هذا المنصب ومسئولياته في هذا الوقت العصيب ، برغم أني لن أبدأ من فراغ ، لأن جهد الرجال الذين سبقوني لا يمكن تجاهله أو إغفاله .

كنا لا نزال نلعق جراحنا منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، هذه الحرب التي خسرناها لأخطاء سياسية وعسكرية ارتكبناها . وخاضت القوات المسلحة بعد ذلك معارك متتالية ضد إسرائيل ، تدرجت من مرحلة الدفاع ، إلى مرحلة الدفاع النشط ، وتصاعدت إلى حرب الاستنزاف ، حتى دخلنا مرحلة اللاسلم واللاحرب ، ومنها إلى طريق مسدود أمام الحلول السلمية لمشكلة الشرق الأوسط .

وكان واضحا أمامنا في القيادة العامة للقوات المسلحة ، أن إسرائيل وضعت لنفسها هدفاً استراتيجيا – بعد حرب يونيو – هو « منع الدول العربية من تحرير أراضيها بالقوة حتى ترضخ الارادة العربية للارادة الإسرائيلية ، فيتحقق السلام بشروط إسرائيل » .

ومعنى ذلك أن يكون لها التفوق العسكري على الدول العربية ، حتى تفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية في الأرض المحتلة ، وتمنع العرب من التفكير في حرب شاملة ضدها ، وخلق الإحساس لدينا بالعجز واليأس من جدوى الصراع المسلح .

تحقق لإسرائيل هذا التفوق بمعاونة الولايات المتحدة الامريكية التي أصبحت حليفا

مضموناً لها بشكل واضح وسافر ، تؤيدها سياسيا وتدعمها عسكريا واقتصاديا منذ حرب يونيو .

وكان الانعكاس الواضح لسياسة القوتين العظميين ، أن الولايات المتحدة تغدق على إسرائيل الأسلحة بالأنواع والكميات وفى التوقيتات التى تضمن لها التفوق العسكرى الدائم على الدول العربية مجتمعة . وكان الاتحاد السوفيتى يقدم الدعم العسكرى لمصر وسوريا بالأنواع والكميات وفى التوقيتات التى لا تسمح بالتفوق على إسرائيل ، ولا تسمح بسباق التسلح فى المنطقة - تلك كانت معايير القوتين العظميين فى ظل سياسة الوفاق بينهما تحقيقا لمصالح كل منهما .

وبالاضافة للتفوق العسكرى الذى تتمتع به إسرائيل ، فإنه - نتيجة لحرب يونيو - وصلت قواتها إلى قناة السويس جنوباً ، ونهر الأردن شرقاً ، والمرتفعات السورية (الجولان) شمالاً ، وهى كلها موانع طبيعية . وأصبحت هذه الخطوط تشكل أفضل الأوضاع العسكرية الاستراتيجية لها .

ولما كانت القوات المصرية هى العدو الرئيسى لإسرائيل ، فقد ركزت جهودها ضدنا فى سيناء . أقامت فيها التحصينات والخطوط الدفاعية ، وأنشأت المطارات ، ومدت الطرق ، ووضعت القوات الكافية المدربة فى سيناء لمواجهة أى هجوم مصرى محتمل ، مع اعتمادها بصفة رئيسية على المدرعات . وقدرت إسرائيل أن عبور قواتنا بتشكيلات كبيرة قناة السويس ، وهى مانع فريد فى مواصفاته ، فى مواجهة مقاومة شديدة من جانب القوات الإسرائيلية يعتبر مشكلة ضخمة أمامنا ، يصعب علينا - من وجهة نظرهم - حلها إن لم تكن مستحيلة . فإذا خاطرنا بالإقدام على هذا العمل فستكون القناة - كما قال الجنرال اليعازر رئيس الأركان الإسرائيلى - مقبرة لنا .

وخبرة الحروب السابقة - علّمت إسرائيل وعلّمتنا - أنه لا يتم تعاون عسكرى بين الدول العربية فى الحرب . وعلى ذلك فإن إسرائيل يمكنها الانفراد بكل جبهة على حدة . وطالما أن مصر غير قادرة على القيام بهجوم شامل ، فلا مجال لباقى الدول العربية أن تحارب .

ونتيجة لكل ما سبق ، قدرت إسرائيل أنها تفرض الأمر الواقع بالقوة حتى يستسلم العرب . وهذا الموقف ، يحقق أيضاً أهداف الولايات المتحدة فى صراعها السياسى ضد الاتحاد السوفيتى فى المنطقة .

وبرغم الجهود السياسية والدبلوماسية التى بذلتها مصر والدول العربية منذ عام ١٩٦٧ لايجاد حل سياسى للأزمة « إلا أنه مع[1] بداية عام ١٩٧٢ كانت الجهود المبذولة لتحقيق الحل السلمى قد توقفت نهائياً ، وسيطرت المعركة الانتخابية (انتخابات رئيس الولايات المتحدة) على التفكير الأمريكى . وسعى الرئيس الأمريكى نكسون إلى مزيد من إرضاء إسرائيل ، فأصدر تعليماته إلى وزارة الخارجية الأمريكية بتجميد أى تحرك أو مبادرة بالنسبة للشرق الأوسط ، وقرر الاستجابة لطلبات إسرائيل لتزويدها بالمزيد من الطائرات .

وفى ٢ فبراير ١٩٧٢ توصلت إسرائيل لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة حصلت إسرائيل بموجبه على ٤٢ طائرة فانتوم و ٨٢ طائرة سكاى هوك . وكانت هذه الدفعة الجديدة من الأسلحة الجديدة تتم فى ظل هدوء كامل يسود جبهة القتال – جبهة القناة – منذ حوالى سنة ونصف .

ولكن الأمر الأكثر خطورة من ذلك ، هو أن الولايات المتحدة تعهدت فى مذكرة قدمتها لإسرائيل فى الوقت نفسه بأنها لن تتقدم بأى مبادرة سياسية جديدة فى الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل . ونتيجة لهذا التعهد أصبح الموقف الأمريكى رهينة للسياسة الإسرائيلية ... وكان هذا هو أخطر تعهد تقدمت به الولايات المتحدة لإسرائيل » .

وكان أمام مصر فى ذلك الوقت – عام ١٩٧٢ – إما قبول الأمر الواقع بمساوئه السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعنوية أو خوض حرب جديدة ضد إسرائيل فى ظل ظروف سياسية وعسكرية صعبة . فكان قرار الحرب هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود الذى وصلت إليه الجهود السياسية ، وبالتالى أصبحت الحرب حتمية .

□ □ □

لقد كان الهدف السياسى للدول العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ هو تحرير الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى تلك الحرب ، وهو ما أطلق عليه « إزالة آثار العدوان » .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) – طبعة عربية – ص ٤١٠ .

لذلك بذلت الدول العربية على مستوى مؤتمرات القمة والجامعة العربية والاتصالات الثنائية جهوداً كبيرة لضمان « قومية المعركة » واشتراك الدول العربية بجزء من قواتها العسكرية فيها ، إلى أن أنشئت فى إحدى المراحل « الجبهة الشرقية » التى تضم سوريا والأردن والعراق ، يقودها قائد عراقى ، ولكنها واجهت مصاعب وحساسيات أدت إلىٰ انهيار هذه القيادة وإلغائها ، فى وقت كنا – نحن العرب – فى أشد الحاجة إلى بقائها وتقويتها وتدعيمها .

وعلى ضوء هذه التجربة فى ذلك الوقت العصيب ، والخبرة السابقة منذ عام ١٩٤٨ عن عدم إمكان إيجاد تخطيط عسكرى عربى مشترك ، لم يكن أمام مصر إلا التخطيط للقيام بعمل عسكرى وحدها لتحرير سيناء . وكان على سوريا أن تقوم بنفس العمل وحدها لتحرير المرتفعات السورية (الجولان) ، وينطبق نفس الشىء على الأردن وحدها لاسترداد الضفة الغربية .

كانت البدائل التى طرحت أمام القيادة العسكرية لتحرير سيناء هى العودة إلى حرب استنزاف مرة أخرى أو القيام بعملية هجومية شاملة لتحرير الأرض .

لقد كانت حرب الاستنزاف هى المتاحة عندما خاضتها قواتنا المسلحة فى عام ١٩٦٩ وتوقفت بقبول مبادرة روجرز عام ١٩٧٠ . وكانت العودة إليها مرة أخرى معناها أن يتصاعد القتال بين مصر وإسرائيل إلى مدى أبعد وبجهد أكبر ، فى صورة قصفات بالنيران أشد وهجمات جوية أعمق وقتال بحرى فى البحرين المتوسط والأحمر وإغارات برية وأعمال قتالية أخرى متنوعة تصل إلى عمق الدولتين . وهى كلها لا تحقق هدفاً عسكرياً استراتيجياً أو هدفاً سياسياً يترتب عليه تحرير سيناء ، ولذلك كان استبعاد هذا الحل مقبولاً فى مصر من الناحيتين العسكرية والسياسية .

□ □ □

واستقر الرأى على القيام بعملية هجومية ضد قوات العدو فى سيناء ، ضمن إطار استراتيجية شاملة للدولة ، يكون الدور الرئيسى فيها للقوات المسلحة ، بغرض تغيير موازين الموقف السياسى والعسكرى فى المنطقة وتهيئة الظروف المناسبة لاستخدام باقى أوجه القوة . وكان من الضرورى تحديد نوع العملية الهجومية ومداها ، ويتحكم فى تحديدها عوامل كثيرة أهمها قدرة القوات المسلحة للطرفين المتحاربين – مصر وإسرائيل – والموقف العسكرى الاستراتيجى الذى يواجه كلا منهما .

وبدأ التفكير الاستراتيجي المصرى ، أن تقوم مصر بعملية هجومية واحدة لتحرير سيناء . هذا يتطلب أن يكون لدينا تفوق عسكرى على إسرائيل وهو غير موجود ، لأن ذلك كان يتطلب أسلحة ومعدات كثيرة يحتاج توريدها إلى عدة سنوات من الاتحاد السوفيتى التى تحكمها معايير القوتين العظميين مع عدم وجود مصدر آخر للتسليح . فضلاً عن ذلك فإن الاتحاد السوفيتى لم يكن يرحب أو يشجع على قيام العرب بحل المشكلة عسكريا ، هذا فى الوقت الذى لم تكن الولايات المتحدة تسمح – بسياستها المعلنة وتنفيذها الفعلى – بغير تفوق إسرائيل عسكريا على الدول العربية تحت شعار وستار « توازن القوى » فى المنطقة .

ولمواجهة الموقف على ضوء هذه الحقيقة ، لم يكن أمام مصر سوى التخطيط لتحرير سيناء على مراحل طبقاً لنمو وتطور القدرة القتالية للقوات المسلحة . وطالما أن مصر لا يمكنها الانتظار إلى ما لا نهاية ، فكان لا بد من شن الهجوم بالأسلحة والمعدات المتيسرة لدينا فقط – برغم التفوق العسكرى الإسرائيلى المستمر – على أن يتم التخطيط بالواقعية حسب قدرة القوات المسلحة ، والمهارة فى الاستخدام الأمثل للقوات ، وأن يكون الأداء الشجاع للقوات والايمان بالهدف هو الذى يعوض النقص الذى نعانيه . وكان قرار « الحرب بما لدينا من أسلحة » أحد القرارات الهامة التى اتخذها الرئيس السادات عام ١٩٧٢ لاسراع الخطوات نحو شن الحرب .

وتزداد العملية الهجومية صعوبة بوجود قناة السويس كمانع مائى فريد فى مواصفاته الفنية والطبيعية ، علينا اقتحامه بقوات كبيرة فى وجه مقاومة شديدة من العدو الذى استند إلى خط دفاعى محصن هو « خط بارليف » . وإذا كانت العملية الهجومية مع اقتحام مانع مائى هى عملية معقدة فى حد ذاتها ، فإن تنفيذها تحت ظروف التفوق العسكرى للعدو الإسرائيلى يعتبر مخاطرة كبيرة . وكان على قواتنا المسلحة أن تقبل هذه المخاطرة على أن يكون التخطيط العسكرى محسوباً بدقة تامة يضمن لها مقومات النجاح .

□ □ □

ولما تولى الرئيس حافظ الأسد مسئولية الحكم فى سوريا عام ١٩٧٠ ، كانت القوات السورية فى وضع عسكرى لا يمكّنها من تحرير الجولان بعمل عسكرى وحدها . وعندما تم التقارب والتعاون السياسى بين الرئيسين السادات والأسد ، تطورت العلاقات المصرية – السورية إلى تعاون عسكرى يحقق هدف الدولتين لتحرير سيناء والجولان

بعمل عسكرى مشترك . ولم تنقطع الجهود السياسية والعسكرية حوالى سنتين ونصف ، حتى تحقق هذا التعاون العسكرى الذى أصبح عاملاً هاماً ومؤثراً فى الحرب ،. وعاملاً رئيسياً من عوامل النجاح فى الحرب .

وبناء على الهدف السياسى والعسكرى ، كان على القيادة العامة المصرية التخطيط للقيام بعملية هجومية إستراتيجية تنفذ بالتعاون مع القوات السورية ، تقوم فيها مصر بالاقتحام المدبر لقناة السويس وهزيمة التجمع الرئيسى لقوات العدو فى سيناء والوصول إلى خط المضايق وتأمينه استعداداً لتنفيذ أى مهام قتالية أخرى . وفى نفس الوقت تقوم القوات السورية بالهجوم لاختراق دفاعات العدو فى الجولان ، وتدمير قواته ، والوصول إلى خط نهر الأردن والشاطىء الشرقى لبحيرة طبرية وتأمينه .

وقامت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية بعمل طويل وشاق ، استلزم إجراء العديد من الدراسات والتقديرات ، وتطلب التغلب على كل المصاعب التى تواجه القوات لتحقيق مهامها الهجومية بنجاح فى ظل ظروف وأوضاع عسكرية صعبة ومعقدة . وكان علينا فى القيادة العامة أيضاً وضع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية موضع التحليل الدقيق ، ودراسة النظام الدفاعى للعدو على قناة السويس وفى داخل سيناء ، وردود الفعل المنتظرة من جانب العدو لكل عمل نقوم به ، وتقييم قدراته تقييما دقيقاً .

الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية [1] :

لقد كان قرار الحرب من جانب مصر وسوريا هو النتيجة الطبيعية للطريق المسدود الذى وصلت إليه جميع الجهود الدبلوماسية والسياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط خلال الأعوام الخمسة الماضية حتى أصبحت حالة اللاسلم واللاحرب هى السائدة فى المنطقة . والحقيقة أن حالة اللاسلم واللاحرب كانت تحقق أهداف القوتين العظميين وإسرائيل ، وليست فى صالح العرب .

كانت الولايات المتحدة ترى أن التفوق العسكرى الإسرائيلى فيه الضمان الكافى لردع العرب ، والإبقاء على الأمر الواقع إلى أن يقتنع العرب بأن الاتحاد السوفيتى غير قادر على مساعدتهم لتحرير أراضيهم مهما كانت مساعداته السياسية والعسكرية

(١) فريق أول محمد الجمسى – الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بالقاهرة عام ١٩٧٥ – جامعة القاهرة .

والاقتصادية ، وبالتالى يتحقق للولايات المتحدة استبعاد النفوذ السوفيتى من المنطقة ليحل محله النفوذ الأمريكى . وعبَّر الرئيس الأمريكى نكسون عن موقف الولايات المتحدة بأن المشكلة هى كيفية التوفيق بين السيادة المصرية كاملة وبين مقتضيات الأمن الإسرائيلى . وصرح مساعد وزير الخارجية الأمريكى جوزيف سيسكو ، بأنه لا يعتقد أن على إسرائيل أن تعيد جميع الأراضى التى احتلتها فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، لأن قرار مجلس الأمن لم ينص على ذلك . وبرغم وقوف الولايات المتحدة موقفا مضاداً للعرب ، إلا أن مصالحها فى المنطقة العربية لم تتأثر أو تهدد ، ولم يكن متوقعا أن تتأثر أو تهدد .

وكـ لاتحاد السوفيتى يقف موقف التأييد السياسى للعرب ، ولكنه كان يقدم الدعم لمصر و رريا فى الحدود التى لا تسمح لهما بسباق التسلح مع إسرائيل ، الأمر الذى يجعل إسرائيل متفوقة عسكريا على الدول العربية بصفة دائمة . ومعنى ذلك استمرار اعتماد مصر وسوريا سياسيا وعسكريا على الاتحاد السوفيتى ، وهذا ما يحقق أهداف ومصالح الاتحاد السوفيتى فى المنطقة على المدى الطويل واستمرار إبعاد النفوذ الأمريكى عنها .

أما إسرائيل ، فقد كانت حالة اللاسلم واللاحرب تسمح لها بتثبيت الأمر الواقع فى الأرض المحتلة مع تغيير معالمها الجغرافية بإنشاء المستوطنات فيها ، وربط الضفة الغربية وقطاع غزة اقتصاديا بها ، وتعويد الفلسطينيين تدريجيا - بطول المدة - على قبول الحياة معها ، وتطويع الرأى العام العالمى لقبول الأمر الواقع .

وفى الجانب المصرى والسورى ، فقد كانت حالة اللاسلم واللاحرب تستنزف الطاقات البشرية والاقتصادية لهما نظراً للتعبئة التى كانت قائمة فيهما منذ حرب يونيو ٦٧ . كما أن الروح المعنوية للقوات المسلحة فى الدولتين - مصر وسوريا - لا بد أن تتأثر تدريجيا لوقوفها موقفاً دفاعياً وقتا طويلاً ، وليس واضحا أمامها متى ينتهى هذا الوضع . وأصبح الغمز واللمز يدور على الشفاة داخل الوطن العربى أن الحرب ليست وشيكة ، وأن دخول مصر وسوريا الحرب لن يوضع موضع التنفيذ الفعلى فى وقت قريب بل هو موضع شك .

وازداد الموقف السياسى سوءاً عندما اتفقت القوتان العظميان فى مؤتمر القمة السوفيتى الأمريكى الذى انعقد فى موسكو فى المدة من ٢٢ إلى ٣٠ مايو ١٩٧٢ على فرض الاسترخاء العسكرى بعد حل مشكلة الشرق الأوسط . وكان ذلك يعنى قبول استمرار

احتلال إسرائيل لأراضينا وعدم قبول نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل حتى يتم حل الأزمة .

□ □ □

والدراسة المتعمقة لسياسة إسرائيل منذ إنشائها ، توضح أن خطوطها الرئيسية هى :

أولاً : التوسع الجغرافى التدريجى على حساب الأرض العربية .
ثانياً : الاحتفاظ بقوة مسلحة متفوقة على الدول العربية تكون هدفاً ووسيلة .
ثالثاً : الارتباط بقوة دولية كبرى كحليف مضمون يعاونها فى تحقيق أهدافها .
رابعاً : إضعاف وتبديد الطاقات العربية .

وتنفيذاً لهذه السياسة ، أصبحت الاستراتيجية العسكرية واضحة تماما ، إنها تعتمد على أسس لا تحيد عنها :

- فهى تحتفظ بالتفوق العسكري الذى يمنع كلا من مصر وسوريا والأردن من التفكير فى شن الحرب الشاملة ضدها . وكل ما يمكن عمله بواسطة إحدى هذه الدول هو أن تقوم بحرب إستنزاف مرة أخرى ، تتمكن إسرائيل من مواجهتها وإيقافها .
- وهى ترتبط إرتباطا وثيقاً بالولايات المتحدة التى أصبحت حليفا مضمونا لها يعاونها سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، لاستمرار احتلال الأرض العربية وفرض الأمر الواقع ، وكذا الوقوف بجانبها إذا نشبت الحرب .
- وإذا فكر العرب فى شن حرب شاملة ، فإن مخابرات إسرائيل بما عرف عنها من كفاءة وتعاونها الوثيق مع المخابرات الأمريكية ، قادرة على اكتشاف نواياهم الهجومية فى وقت مبكر يسمح للقوات الإسرائيلية باحباط تحضيراتنا للهجوم - بضربة وقائية - بالاعتماد أساسا على سلاحها الجوى المتفوق الذى يمثل ذراعها الطويلة وأداتها للردع .
- وبعد أن وصلت قواتها إلى قناة السويس ونهر الأردن ومرتفعات الجولان وأصبحت فى الوضع العسكرى الاستراتيجى الأفضل على الجبهات الثلاث ، قدرت أن عدوها الرئيسى هو القوات المصرية . ولذلك استندت إلى قناة السويس ، وأقامت فى سيناء التحصينات والدفاعات والسواتر الترابية فى نظام دفاعى متكامل وآمنت بمناعته ضد أى هجوم مصرى بقوات كبيرة .

● وتمشيا مع نظرية الحدود الآمنة ، ركزت إسرائيل جهدها للسيطرة على منطقة شرم الشيخ لتأمين خطوط مواصلاتها البحرية إلى البحر الأحمر . واعتنقت فكرة « الاحتفاظ بشرم الشيخ بدون سلام مع مصر ، أفضل من سلام مع مصر بدون شرم الشيخ »

● وعلى ضوء خبرة الحروب السابقة ، فإن تعاون الدول العربية الثلاث – مصر وسوريا والأردن – فى حرب شاملة ضد إسرائيل يعتبر أمراً مستبعداً . ولذلك وضعت إسرائيل إستراتيجيتها على أساس الحرب فى كل جبهة على حده .

وطالما أن مصر غير قادرة على الهجوم الشامل مع اقتحام قناة السويس ، فإن كلا من سوريا أو الأردن – وحدها – غير قادرة أيضاً على الهجوم .

□ □ □

تلك كانت أسس إستراتيجية إسرائيل العسكرية ، وهى كما نراها بنيت على أساس الردع السياسى والعسكرى لمصر وباقى الدول العربية لخلق الاحساس لديها بالعجز السياسى لاتخاذ قرار الحرب ، والعجز العسكرى للقيام بحرب شاملة ، وأنه لا مجال أمامها إلا الرضوخ لشروط إسرائيل تحت ضغط نتائج الهزيمة التى لحقت بها عام ١٩٦٧ .

وكان علينا إهدار نظرية إسرائيل وأسس إستراتيجيتها العسكرية .

الاستراتيجية العسكرية المصرية [١] :

فى ظل هذه الظروف السياسية الصعبة والظروف العسكرية المعقدة ، تم التخطيط للحرب على أنها حرب محلية شاملة ، تستخدم فيها الأسلحة التقليدية فقط . ويكون لها أهداف إستراتيجية تقلب الموازين فى المنطقة ، وتتحدى نظرية إسرائيل فى الأمن ودعائم استراتيجيتها . وتمتد لفترة من الزمن تتيح تدخل الطاقات العربية الأخرى ، وأهمها تشكيل موقف عربى موحد واحتمال استخدام البترول كسلاح سياسى ، حتى تفرض ثقلها على نتائج الحرب .

وتحقيقاً لذلك كان الهدف الإستراتيجى هو تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى ، وذلك عن طريق القيام بعملية هجومية يكون من ضمن أهدافها العمل على تحرير الأرض المحتلة

(١) فريق أول محمد الجمسى – الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بالقاهرة عام ١٩٧٥ – جامعة القاهرة .

على مراحل متتالية حسب نمو وتطور إمكانيات وقدرات القوات المسلحة ، وتكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد والأسلحة حتى يقتنع بأن استمراره فى احتلال أراضينا يكلفه ثمنا باهظاً لا يتحمله . وبالتالى فإن نظريته فى الأمن القائمة على أساس التخويف النفسى والسياسى والعسكرى ليست درعاً من الفولاذ يحميه الآن أو فى المستقبل .

وبنيت الاستراتيجية العسكرية المصرية لحرب أكتوبر على أسس رئيسية ، وهى إستراتيجية وضعت من واقع مرير عاشته مصر والأمة العربية بعد يونيو ١٩٦٧ ، ثم غذتها وأغنتها بمتابعة واستغلال التقدم العلمى والتكنولوجى فى المجال العسكرى ، وصاغتها بالفكر والعرق والدم من دروس الحروب السابقة :

١ - وكان الأساس الأول : دروس حرب يونيو ١٩٦٧ :

ففى تلك الحرب لم يكن لنا استراتيجية عليا للدولة ، تحقق التوازن بين الهدف السياسى للدولة وقدراتها العسكرية ، بل إن القوات المسلحة فوجئت بقرارات سياسية لم تكن على علم مسبق بها لتستعد لتنفيذها .

ولما بدأ التنفيذ ، كان ذلك فى صورة مظاهرة عسكرية لدعم القرار السياسى . فقد حشدت القوات فى سيناء دون تحديد الهدف الاستراتيجى العسكرى المطلوب تحقيقه ، وبالتالى فقدت القوات اتزانها قبل أن تبدأ الحرب . كما فقدنا الرأى العام العالمى الذى أصبح ضدنا . وعندما نشبت الحرب ، كانت تصرفات وقرارات القيادة العسكرية منفصلة عن القرارات السياسية ، ولا تتمشى مع الظروف العسكرية . ولذلك وقعت الهزيمة الأليمة ، وأصبحت القوات المسلحة ضحية من ضحايا هذه الحرب .

وقد أمكن تدارك ذلك قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث وضعت إستراتيجية عليا للدولة تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسى تؤيدها مصادر القوى الأخرى . فقد وجهت جهود الدولة بكل قطاعاتها نحو الاستعداد للحرب ، وأعطيت الأسبقية الأولى لتلبية مطالب القوات المسلحة وإعداد الدولة للحرب ، وضحى الشعب بكل شىء فى سبيل ذلك .

ولعل من أبرز سمات هذه الاستراتيجية أن الجهد السياسى المخطط هيأ أنسب الظروف العربية والدولية لبدء الحرب ، بعد أن عزلت إسرائيل سياسياً ، وأصبح

المجتمع الدولى يتعاطف مع الحق العربى وكسبنا الرأى العام العالمى . فضلاً عن ذلك فإن القيادة السياسية كلفت القوات المسلحة بعمل عسكرى فى حدود قدرتها .

وبعد أن استعدت قواتنا المسلحة للحرب فى صبر وصمت ، وحتى لا ينفصل القرار السياسى عن القرار العسكرى ، فقد كان على القيادة العامة للقوات المسلحة أن تضع أمام القيادة السياسية أنسب ثلاثة توقيتات خلال عام ١٩٧٣ للهجوم – من وجهة النظر العسكرية – ليكون أمام القيادة السياسية ثلاثة بدائل لبدء الحرب .

٢ – وكان الأساس الثانى : تحدى نظرية الأمن الإسرائيلى :

وكان ذلك يعنى تحدى النظرية الإسرائيلية التى تعتمد على الردع النفسى والسياسى والعسكرى والاحتفاظ بالحدود الآمنة – من وجهة نظر إسرائيل – على خط القناة .

وكان القراز السياسى بشن الحرب فى تلك الظروف السياسية الصعبة والظروف العسكرية المعقدة ، هو التحدى الحقيقى القوى لأسلوب الردع السياسى . كما أن قرار قيام القوات المسلحة بعملية هجومية شاملة ، وليس مجرد حرب استنزاف أو معارك تكتيكية محدودة ، يعنى هدم أسلوب إسرائيل فى الردع العسكرى والمادى .

أما عن احتفاظ العدو بحصون وخطوط دفاعية محصنة على الضفة الشرقية للقناة ، استناداً إلى قناة السويس كمانع مائى يصعب اقتحامه ، ويتحدث عنها على أنها تكفل له الأمن ، فقد كان علينا – تخطيطاً وتنفيذاً – اختراق وتدمير هذه الخطوط المنيعة مهما استندت إلى موانع طبيعية وصناعية ، ومهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات حتى تكون الحقائق تحدياً لأسلوب العدو الإسرائيلى فى الردع النفسى .

واعتمدت النظرية الإسرائيلية فى تطبيقها على عدة عناصر قوية ، كان علينا تحييدها أو إبطال تأثيرها ، كما كانت هناك نقط ضعف للعدو يجب استغلالها .

لقد اعتاد العدو أن يكون له المبادأة دائما فى حروبه واعتداءاته الكثيرة ضد العرب ، لذلك كان لدينا التصميم على حرمانه من مزايا توجيه الضربة الأولى وأن نبدأ بتوجيه الضربة الأولى لنستفيد نحن بمزاياها .

وكان معروفاً **أن السلاح الجوى الإسرائيلى** هو القوة الضاربة الرئيسية للعدو ، وجعلوا منه شبحاً مخيفاً بعد أن حقق نجاحا مميزاً فى حرب يونيو ٦٧ لاخطاء ارتكبناها

وليس لعمل خارق قاموا به . ولذلك عملت مصر على شل فعالية السلاح الجوى الإسرائيلي واضعافه بواسطة نظام دفاع جوى قوى، يعتمد على الصواريخ المضادة للطائرات بالتعاون مع القوات الجوية ، واستغرق هذا العمل عدة سنوات بذلت فيه القوات المسلحة جهداً ضخماً وكلف الشعب الكثير من الأرواح والملايين من الجنيهات . ولعل من أبرز الانجازات فى هذا المجال ، كان إعداد المقاتل المصرى القادر على إدارة واستخدام شبكة الدفاع الجوى المصرى المتطورة بأسلحتها ووسائلها المختلفة حتى أصبح الدفاع الجوى فى مصر شبحاً مخيفاً للسلاح الجوى الإسرائيلى فى حرب أكتوبر .

وكانت النغمة السائدة فى إسرائيل أن التواجد العسكرى فى شرم الشيخ يحقق لها تأمين الملاحة البحرية إلى البحر الأحمر . وكان علينا إهدار قيمة التواجد الإسرائيلى هناك بتواجد بحرى مصرى بعيد عند عن جنوب البحر الأحمر فى **مضيق باب المندب** ، للتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية بالاضافة لمنع إمداد إسرائيل بالبترول الذى كان يصلها من إيران .

واعتمدت إسرائيل فى استراتيجيتها على أن تكون **الحرب قصيرة** وأن تقاتل فى كل جبهة على حدة . لذلك كان فى تخطيطنا أن تطول مدة الحرب حتى تعانى إسرائيل من التعبئة العامة والخسائر فى الأفراد التى تعتبر مواردها منها محدودة واحدى نقط ضعفها .

ومن هنا كان تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة فى الأفراد هدفاً رئيسياً فى الحرب .

ولتشتيت جهود العدو فى أكثر من جبهة فى وقت واحد ، كان من المهم تحقيق نجاح التعاون العسكرى بين مصر وسوريا .

وتعتمد النظرية الإسرائيلية على توفير المعلومات المبكرة عن نوايا العرب الهجومية ، وهو مايعطيها فرصة القيام بعمل عسكرى لاجهاض الهجوم وتنفيذ التعبئة وتدعيم الخطوط فى الأراضى المحتلة بالقوات والاستعداد للقتال . لذلك كان تضليل وخداع العدو لتحقيق المفاجأة أمراً حيوياً لنجاح الهجوم ، ومن هنا بذلنا جهداً كبيراً فى هذا المجال حتى تحققت المفاجأة التى لم يتوقعها الكثيرون .

٣ - وكان الأساس الثالث : إعداد الدولة للحرب :

وبذلت الدولة الكثير - بكل أجهزتها وقطاعاتها - للاعداد للحرب ، وضحى الشعب بالكثير فى سبيل الاستعداد للحرب لتحرير الأرض .

لقد بدأ التخطيط لإعداد الدولة للحرب عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، بحيث يتمشى مع الموقف السياسى والعسكرى والاقتصادى والمعنوى الصعب الذى نتج عن الهزيمة . ففى الوقت الذى كان يتم فيه إعادة بناء القوات المسلحة وتطويرها وتجهيزها ، كان يتم إعداد اقتصاد الدولة لمواجهة الموقف الجديد ، وإعداد أراضى الدولة لتكون مسرحاً للعمليات ، وإعداد الشعب عسكرياً ومعنوياً للحرب .

وكان لدينا فى هيئة عمليات القوات المسلحة جهاز تخصص لموضوع « اعداد الدولة للحرب » بالتعاون مع باقى أجهزة الدولة . وقد قامت كل وزارة بوضع خطتها للعمل أثناء الحرب بالتنسيق مع فرع إعداد الدولة للحرب .

وكانت هناك بعض الموضوعات البارزة ، والتى كانت موضع اهتمامنا فى القوات المسلحة . فقد كان توفير المخزون من البترول الذى يضمن تلبية احتياجات الدولة والقوات المسلحة أمراً هاماً ، وكان التنسيق كاملاً مع وزارة البترول فى كل ما يتعلق بالبترول حتى إطفاء الشعلة فى حقول البترول عند نشوب الحرب .

وكان تأمين السدود والقناطر ضد الأعمال المعادية المحتملة موضوعاً هاماً آخر ، تم بحثه مع وزارة الرى . وكان السد العالى وخزان أسوان من أهم المشروعات التى نالت عناية خاصة لتأمينها عسكرياً بمعرفة القوات المسلحة وتأمينها فنياً بواسطة وزارة الرى .

وموضوعات أخرى كثيرة نالت نفس العناية مثل تأمين الامداد بالطاقة الكهربائية وتأمين شركة مصر للطيران وأسلوب عملها أثناء الحرب .

وقرر مجلس الوزراء فى ١٣ ديسمبر ١٩٧٢ تشكيل لجنة من القوات المسلحة لمعاونة الوزارات فى إعداد تصورها لموقفها ودورها أثناء العمليات الحربية ومراجعة خطط الطوارىء للوزارات . وتشكلت هذه اللجنة برئاسة الزميل اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله مساعد وزير الحربية وقتئذ ، للاتفاق مع الوزارات على أسلوب

عملها خلال الحرب بالشكل الذى يضمن استمرار السيطرة وحسن الأداء واستمرار حركة العمل وحشد الجهود المادية والمعنوية لدعم المجهود الحربى طوال فترة الصراع المسلح .

٤ – وكان الأساس الرابع : دور الطاقات العربية :

وبنيت الاستراتيجية المصرية أيضاً على أساس إدارة الصراع المسلح ضد إسرائيل بالامكانيات الذاتية لمصر بالتعاون مع سوريا ، وأن القتال نفسه يتيح الفرصة لاستغلال الطاقات العربية بالطريقة التى تراها كل دولة عربية .

لقد بذلت الدول العربية جهوداً مخلصة للتعاون فى سبيل « إزالة آثار العدوان » . وكان أبرز هذه الجهود هو ما يتم على المستوى السياسى الدولى ، وتقديم دعم مالى من بعض الدول العربية لدول المواجهة مع إسرائيل . وأصبحنا نتكلم فى الوطن العربى عن « دول المواجهة » و « دول مساندة » ، وترسب فى النفوس أن تقوم دول المواجهة – مصر وسوريا والأردن – بالعمل العسكرى ضد إسرائيل ، وأن يقتصر عمل باقى الدول العربية على الجهد السياسى وتقديم الدعم المالى لدول المواجهة حسب قدرتها ورغبتها .

وفى تقديرى ، أن ذلك التقسيم بين الدول العربية ، لم يكن يحقق إزالة آثار حرب يونيو . فإذا كانت دول المواجهة قد فقدت جزءاً من أراضيها فى تلك الحرب ، وهى التى تتحمل مسئولية استردادها – وهذا صحيح – إلا أن الأمن القومى العربى – وليس الأمن الوطنى لدول المواجهة فقط – أصبح حينئذ مهدداً بطريقة خطيرة . فضلاً عن ذلك فإن مقارنة القدرة العسكرية – لإسرائيل والعرب – كانت هى العامل المتحكم فى الموقف ، وبدون استرداد الأرض المحتلة بالقوة العسكرية لا يمكن استردادها بالعمل السياسى . وكان واضحاً أن إسرائيل بدعم من أمريكا والدول الكبرى تنظر إلى « توازن القوى » فى الشرق الأوسط على أنه يأتى عن طريق مقارنة القوات العسكرية الإسرائيلية بالقوات العسكرية للدول العربية مجتمعة وليس دول المواجهة فقط .

وظهر شعار « قومية المعركة » يتردد فى الوطن العربى . وكان معناه – عملياً –

أن المعركة بين العرب وإسرائيل ، هى معركة قومية – سياسياً وعسكرياً واقتصادياً – لتحقيق هدف قومى عربى . وبرغم الجهود التى بذلت لوضع هذا الشعار موضع التنفيذ فى المجال العسكرى ، إلا أنه ظل أملاً . ولنا استكمال لهذا الموضوع فى فصل قادم .

الخطة بدر :

وعلى ضوء الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية والاستراتيجية العسكرية المصرية ، وضعت مصر خطتها للهجوم فى حرب أكتوبر ، كما وضعت سوريا خطتها الهجومية أيضاً .

وعندما تم الاتفاق على تعاون القوات فى الجبهتين المصرية والسورية تحت قيادة قائد عام واحد – القائد العام للقوات المصرية – أطلق على الخطة المصرية السورية بعد إجراء التنسيق وتنظيم التعاون بين الجبهتين اسم « بدر » .

وكانت فكرة الخطة تقضى ، بأن تقوم القوات الجوية فى الدولتين بتوجيه ضربة جوية فى وقت واحد ضد الأهداف العسكرية المعادية فى سيناء والجولان . وتحت ستر تمهيد نيرانى بالمدفعية فى كل من الجبهتين ، تقوم القوات المصرية بالهجوم مع اقتحام قناة السويس ، وتقوم القوات السورية بالهجوم فى الجولان .

وكان مقدراً أن القوات السورية يمكنها تحرير الجولان خلال أربعة أو خمسة أيام ، وتستمر فى تأمينها حتى تصل القوات المصرية إلى الأهداف الاستراتيجية المحددة لها فى سيناء .

وكانت فكرة الخطة المصرية هى اقتحام قناة السويس بالجيشين الثانى والثالث على طول مواجهة القناة (حوالى ١٧٥ كيلومتراً) وانشاء رؤوس كبارى جيوش تشمل خمس فرق وقوة قطاع بورسعيد بعمق ١٥ – ٢٠ كيلومتراً مؤمنة بواسطة قوات الدفاع الجوى . وبعد « وقفة تعبوية أو بدونها » يتم تطوير الهجوم شرقاً حتى خط المضايق الجبلية لاحتلاله والتشبث به وتأمينه .

وبذلك تصبح القوات الإسرائيلية فى أرض مكشوفة فى وسط سيناء ، لا تتمكن من إنشاء خطوط دفاعية بها للعوامل الطبوغرافية من جهة ، وعدم قدرتها على توفير

القوات اللازمة لذلك من جهة أخرى ، وتعرضها للهجمات المصرية التالية – شرق المضايق – حسب تطور الموقف .

وطبقاً لفكرة الخطة ، تقوم القوات البحرية بتأمين سواحلنا البحرية ، والتعرض لخطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية فى مضيق باب المندب لايقاف الملاحة من وإلى إيلات ، مما يؤثر على اقتصاد إسرائيل وحرمانها من الإمداد بالبترول من إيران .

وتنفيذاً لهذه الفكرة ، كان علينا التغلب على كل المشاكل التى تواجه القوات المسلحة تخطيطا وتنفيذاً .